النوع الثاني

الـحَسَن

۞ وهو في الاحتجاج به كالصحيح عند الـجُمهور، وهذا النوعُ لما كان وسَطاً بين الصحيح والضعيف في نَظَرِ الناظرِ، لا في نفسِ الأمر، عَسُر التعبيرُ عنه وضبطُه على كثيرٍ من أهلِ هذه الصِّناعةِ؛ وذلك لأنه أمرٌ نِسبيٌّ، شيءٌ ينقدحُ عند الحافظ، ربما تَقصُرُ عبارتُه عنه.

وقد تَـجَشَّم كثيرٌ منهم حدَّه، فقال الخطابي: هو ما عُرِفَ مخرجُه واشتهر رجالُه، قال: وعليه مدارُ أكثرِ الحديث، وهو الذي يقبلُه أكثرُ العلماء، ويستعملُه عامّةُ الفقهاء.

قلتُ: فإن كان الـمُعرَّفُ هو قولَه: ما عُرف مخرجُه واشتهر رجالُه، فالحديثُ الصحيحُ كذلك، بل والضعيفُ، وإن كـان بقيةُ الكلام من تمامِ الحـدّ، فليس هذا الذي ذَكَرَه =

= مُسَلَّماً له، أنَّ أكثرَ الحديث من قَبِيل الـحِسان، ولا هو الذي يقبلُه أكثرُ العلماء، ويستعملُه عامّة الفقهاء[1]. [١٤]

[شرح١٤] قوله: « قلت....إلخ»، هذا كلام الحافظ ابنِ كثير، رحمه الله.

وقوله: «فليس هذا الذي ذكره مُسَلَّماً له: أنَّ أكثرَ الحديث من قبيل الحسان» يريد القول أنَّ كلامَ الخطابي فيه إجمالٌ، فقوله: «هو ما عُرِفَ مَخرجُه واشتهر رِجالُه»، فيه تسامحٌ كثيرٌ.

ومُراده ـ رحمه الله ـ بـ«ما عُرِفَ مَـخرجُه» أن يكون مَـخرجُه واضحاً مِن طريقِ التابعيِّ، عن الصحابيِّ، عن النبيِّ ﷺ، «واشتهر رجالُه» يعني: بالعدالة والضبط والاستقامة، هذا مراده.

فليس مراده أن يكونَ رجالُه مشهورينَ فحسب، بل لا بدَّ وأن يكونوا معروفين بالاستقامة والضبطِ أيضاً، فقد يكون الراوي الضعيفُ مشهوراً، فلا يُقبل لضعفه كجابرٍ الـجُعْفيِّ مثلاً، ومُثنَّى ابنِ الصَّبّاح وأشباههما، فهم معروفون مشهورون ولكنَّهم ضعفاءُ، فمقصودُه فيما يظهر رحمه الله أن يكون الحديثُ معروفَ المخرجِ مِن =

---

(١) ص ٣٠-٣١.

.....

= جهةِ رجالِه، أي: أنهم معروفون بالرواية عن بعضِهم بعضاً كرواية التابعيِّ عن فلانٍ، عن النبي ﷺ.

فهم معروفون، والمخرجُ معروفٌ، والطريق معروفٌ، والرجالُ مشهورون، ولكن قد تنقص درجةُ بعضِهم عن درجةِ الصحيح من جهةِ الضبطِ الكاملِ، أو مِن جهة العدالةِ الكاملةِ، أو ما أشبه ذلك، فيكون مِن باب الحَسَنِ، ولهذا قال: إنَّه شيءٌ نِسبيٌّ، وإنَّ عبارةَ الناسِ تختلف فيه، وإنَّ الحفاظ قد يَنقدِح لهم في هذا البابِ أشياءُ قد يحكمون بسببها على الحديثِ بأنه حَسَنٌ، أو على هذا بأنه صحيحٌ، والأمرُ فيه بعضُ التسامح.

فالحاصل أن الخطابيَّ تسامحَ في الحَدِّ، ولهذا اعترضَ عليه المؤلفُ الكبيرُ الحافظُ ابن كثير رحمه الله، وقد أحسنَ الحافظُ ابنُ حَجَرٍ رحمه الله؛ إذ ذكرَ ضابطاً جيداً فقال في الصحيح: هو ما رواه العدلُ الضابطُ عن مثلِهِ واتَّصَل سندُه مِن غيرِ شذوذٍ ولا عِلَّةٍ، ثم قال: فإنْ خَفَّ الضبطُ فالحَسَنُ لذاتِه.

فجعلَ الفرقَ بينهما خِفَّةَ الضبطِ فقط، وذلك يعني: أنهما =

.....

= يجتمعان في أنَّ الحديثَ رواه رجال عدول، متصلُ السَّنَدِ وليس به عِلَّةٌ ولا شُذوذٌ، ولكن في الصحيح الضبطُ كاملٌ، وفي الحَسَنِ ضَبطهُ أخفُّ، وإنْ كان رواةُ كلٍّ منهما ضباطاً، ولكن رواةَ الصحيح أكثرُ ضبطاً وأكملُ؛ كالزُّهريِّ، وعمرِو بنِ دينارٍ المكي، وعبد الرحمن بن مهدي، والليثِ بن سعد، ومالكٍ، وأشباههم، ومَن دونهم كمحمد بن إسحاق بن يسار، وعمرِو بن شعيب في الصحيح عنه، و ما أشبه ذلك، يعني: ضبطُهم جيدٌ، ولكنه خفيف بالنسبة إلى كبار الرُّواة الحفّاظ.

فعلى قول الحافظ ابنِ حَجَرٍ الفرقُ بينهما خِفَّةُ الضبط، فإذا كان الراوي مِن الذين هم وسَطٌ في الضبط كان الحديثُ حسناً، وإن كان مِن المعروفين بغاية الضبطِ والعناية، وكانت أغلاطُهم قليلةً، فهؤلاء هم رجالُ الصحيح.

تعريف التِّرمذي
للحديث الـحَسَن

۞ قال ابنُ الصّلاح: ورُوِّينا عن الترمذيِّ أنه يريدُ بالحَسَن: أنْ لا يكونَ في إسنادِه مَن يُتَّهم بالكذب، ولا يكونَ حديثاً شاذّاً، ويُروَى من غيرِ وجهٍ نحوُ ذلك.

وهذا إذا كان قد رُويَ عن الترمذيِّ أنَّه قالَه! ففي أيِّ كتابٍ لَه قاله؟ وأين إسنادُه عنه؟ وإنْ كان فُهم من اصطلاحِه في كتابه «الجامع» فليس ذلك بصحيحٍ؛ فإنه يقولُ في كثيرٍ من الأحاديث: هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ، لا نعرفُه إلا مِن هذا الوجه[1]. [١٥]

[شرح١٥] أشكل كلام الحافظ الترمذي ـ رحمه الله ـ على الناس؛ لأنه ـ رحمه الله ـ ذَكَر في كتابه «الجامع» عبارات كثيرة، منها: =

(١) ص ٣١-٣٢.

.....

= حسن، حسن غريب، حسن لا نعرفه إلا من هذا الوجه، لا نعرفه إلا من طريق فلان، ومنها: حسن صحيح، ومنها: حديث صحيح غريب، فله ألفاظ كثيرة متنوعة، ولهذا أشكلت.

ولكن تعريفه هذا الذي استغربه المؤلف الحافظ ابن كثير وقال: في أي كتاب قاله؟ قد ذكر الحافظ العراقي في شرح الألفية، أنه ذكر هذا الكلام في «العلل الصغرى» التي في آخرِ كتابه «الجامع».

وظاهر كلام الحافظ الترمذي أن الحسن عنده ما جمع ثلاثة أمور:

الأول: أن يكون جاء من غير طريق، أي: من طريق فأكثر.

الثاني: ألا يكون في رواته متهم بكذب.

الثالث: ألا يكون شاذّاً مخالفاً للأحاديث الصحيحة.

فإن اجتمعت فيه هذه الأمور الثلاثة؛ صار الحديث حسناً عنده، عند إطلاقه كلمة الحسن، وأما إذا قال: حسن غريب، فهذا غير ما عرفه؛ لأنه يكون شيئاً آخر، أو من نوع آخر؛ لأنه غريب، =

.....

= وإنما يكون غريباً لأنه جاء من طريق واحد، ولهذا كان غريباً، وقد يكون أراد بقوله غريب: غرابة نسبيَّة من جهة أنه جاء من طريق شخص كبير من هذا الطريق المعين، فإذا قال: لا يُروى من طريق فلان إلا من هذا الوجه، من طريق مالك مثلاً أو من طريق الزهري إلا من هذا الوجه، فهذه غرابة نسبيَّة.

فالحاصل أن تعريف الحافظ الترمذي فيه بعض النظر، ولهذا اشتبه على الناس، ولكن يمكن للحافظ المعتني إذا تتبَّع كلام الترمذي، واعتنى به، وكرر النظر فيه، أن يظهر له شيء آخر.

وقالوا في جمعه بين الحسن والصحيح: إنه يحتمل أن يكون أراد بذلك أنه حسن من وجه وصحيح من وجه آخر، ويحتمل أنه أراد به الشك أو أن المعنى حسن أو صحيح، كل هذا نبه عليه الحافظ العراقي والحافظ ابن حجر وغيرهما، وهذا كله مما يدل على أنه قد اشتبه عليهم اصطلاحه، رحمهم الله.

obeikandl.com

تعريفاتٌ أخرى للحسن

۞ قال الشيخُ أبو عمرِو بنُ الصّلاح رحمه الله: وقال بعضُ المتأخرين: الحديثُ الذي فيه ضعفٌ قريبٌ مُحتمَلٌ، هو الحديثُ الـحَسَنُ، ويَصلُح العملُ به[1]. [١٦]

[شرح١٦] هذا الذي قاله قريب، وهذا أيضاً حكاه العراقي في الألفية فقال:

وقيلَ: ما ضَـعْفٌ قريـبٌ مُحتمَـلْ
فيـه، ومـا بكُـلّ ذا حَـدٌّ حَـصَلْ

يروى هذا عن أبي الفرج ابن الجوزي المعروف، وهذا كلام قريب من قول المؤلف: «فيه ضعف قريب محتمل»، يعني: لا يمكن ضبطه ضبطاً كاملاً.

وفي الجملة نقول: إن ما نزل عن درجة الصحيح بعض الشيء بسبب قلَّة الضبط من بعض الرواة، كأن يكون الراوي مدلِّساً، =

(١) ص ٣٢.

.....

= ولكنه صرح بالسماع اعتُبر حديثه من باب الحسن.

فالحاصل أن كلَّ حديث فيه ضعف قريب من جهة خفَّة الضبط من قِبل الراوي، أو من جهة أنه صرَّح بالسماع أو لم يصرِّح ولم يُعرَف بالتدليس، كالأعمش وأشباهه، فإن روايتهم مقبولة ومحتملة.

obeikandl.com

۞ ثم قال الشيخ: وكلُّ هذا مُستَبهَمٌ لا يشفي الغليلَ، وليس فيما ذكره الترمذيُّ والخطَّابيُّ ما يَفصِل الحسَن عن الصحيح، وقد أمعنتُ النَّظَرَ في ذلك والبحثَ، فتنقَّح لي واتَّضحَ لي أنَّ الحديثَ الحسنَ قسمانِ:

أحدُهما: الحديثُ الذي لا يخلُو رجالُ إسنادِه مِن مستورٍ لم تتحقَّق أهلِيَّتُه، غيرَ أنَّه ليس مُغَفَّلاً كثيرَ الخطأ، ولا هو متَّهمٌ بالكذبِ، ويكونُ متنُ الحديثِ قد رُوِي مثلُه أو نحوُه مِن وجهٍ آخرَ، فيَخرُج بذلك عن كونِه شاذّاً أو مُنكَراً، ثم قال: وكلامُ الترمذيِّ على هذا القسم يُتَنَزَّلُ[1].

قلتُ: لا يُمكِنُ تنزيلُه لما ذكرناه عنه، والله أعلمُ[2]. [١٧]

[شرح١٧] قول الحافظ ابن كثير: «لا يمكن تنزيله» ليس بمُسلَّم، بل يمكن تنزيله على الحسن المطلَق، فيكون كلام الترمذي في =

(١) هذا كلام ابن الصلاح.

(٢) ص ٣٢-٣٣.

.....

= الحسن المطلَق، أما إذا أضاف إليه الغريب فهو نوع آخر، غير معروف لكن يعرف من القواعد الأخرى.

obeikandl.com

۞ قال: **القسمُ الثاني**: أن يكونَ راويهِ من المشهورين بالصِّدقِ والأمانة، ولم يبلغْ درجةَ رجالِ الصحيح في الحفظِ والإتقان، ولا يُعَدُّ ما ينفرد به مُنكَراً، ولا يكونُ المتنُ شاذّاً ولا مُعلَّلاً. قال: وعلى هذا يَتنزَّل كلامُ الخطابيِّ، قال: والذي ذَكَرناه يجمعُ بين كلاميهما.

قال الشيخُ أبو عمرٍو: لا يلزمُ من ورودِ الحديثِ من طُرُقٍ متعدّدةٍ، كحديث «الأُذنان من الرأسِ»[1] أن يكونَ حسناً؛ لأن الضعفَ يتفاوتُ، فمنه ما لا يزولُ بالـمُتابَعاتِ، يعني: لا يُؤَثِّر كونُه تابعاً أو مَتبُوعاً، كرواية الكذّابينَ والمتروكينَ.

ومنه ضَعفٌ يزول بالمتابعة، كما إذا كان راوِيهِ سَيِّئ الحفظِ، أو رُوِيَ الحديثُ مرسلاً، فإنَّ المتابعةَ تنفعُ حينئذٍ، وتَرفعُ الحديثَ عن حضيضِ الضعفِ إلى أَوْج الحُسنِ أو الصِّحَّةِ، والله أعلم.

---

(١) أخرجه الترمذي: الطهارة (٣٧)، وأبو داود: الطهارة (١٣٤)، وابن ماجه: الطهارة (٤٤٤).

الترمذي أصلٌ

في معرفة الحديث الحسن

۞ قال: وكتابُ الترمذي أصلٌ في معرفة الحديث الحسن، وهو الذي نَوَّه بذِكْرِه، ويُوجَد في كلام غيرِه من مشايخه، كأحمدَ، والبخاريِّ، وكذا مَن بعدَه، كالدارقطنيِّ[1]. [١٨]

[شرح١٨] الترمذي ـ رحمه الله ـ أكثرُ مَن تكلَّم في الحَسَن، وكرَّر في كتابه «الجامع» ذلك، فتارة يقول: حسن، وتارة يقول: حسن صحيح، وتارة يقول: حسن غريب، وتارة يقول: حسن لا نعرفه إلا من هذا الوجه، أو لا نعرفه إلا من طريق فلان.

فهو أول من أكثر الكلام في الحسن وكرره في كتابه، وإن كان موجوداً في كلام غيره كأحمد وإسحاق بن راهويه وغيرهم، لكنه أكثر من ذِكْره، رحمه الله. =

---

(١) ص ٣٤.

.....

= وعرَّف نوعاً منها فقط فيما نُقِل عنه، ولم يُعرِّف البقيةَ، إنما يُعرَف مراده بالاستقراء لقاعدة الجماعة ومصطلاحاتهم، وإلا فهو لم يُعرِّف ـ كما تقدم ـ إلا نوعاً واحداً، وهو الذي يقول فيه: حسن فقط، فهذا الذي عرَّفه: هو الذي يأتي من غير وجه، ولا يكون في رواته متَّهم بالكذب، ولا يكون شاذّاً.

أما الأنواع الأخرى: حسن صحيح، أو صحيح، أو حسن لا نعرفه إلا من هذا الوجه، أو غريب، فلم يُنقَل عنه تعريفُها، لكن يُعرَف ذلك بالاستقراء مِن كلام أئمة المصطلح؛ فإنهم قد عَرَّفوا مرادَهم بالصحيح، وعرَّفوا بالغريب بـ: لا نعرفه إلا من طريق فلان، وما أشبه ذلك.

أبو داود

من مَظَانِّ الحديث الحسن

۞ قال: ومن مظانِّه «سُنن أبي داودَ»، رُوِّينا عنه أنه قال: ذكرتُ الصحيحَ وما يُشبِهه ويُقارِبُه، وما كان فيه وَهَنٌ شديدٌ بَيَّنتُه، وما لم أَذكر فيه شيئاً فهو صالحٌ، وبعضُها أصحُّ مِن بعضٍ. قال: ورُوِيَ عنه أنه يَذكُر في كلِّ بابٍ أصحَّ ما عَرَفَه فيه.

قلت: ويُروَى عنه أنه قال: وما سكتُّ عنه فهو حَسَنٌ.

قال ابنُ الصلاح: فما وَجَدناه في كتابِه مذكوراً مُطلَقاً وليس في واحدٍ من «الصحيحين»، ولا نصَّ على صِحَّتِه أحدٌ، فهو حَسَنٌ عندَ أبي داود.

قلتُ: الرواياتُ عن أبي داود بكتابه «السنن» كثيرةٌ جدّاً، ويُوجد في بعضِها من الكلام، بل والأحاديث، ما ليس في الأخرى. =

= ولأبي عبيدٍ الآجُرِّي عنه «أسئلةٌ» في الجرح والتعديلِ، والتَّصحيح والتعليلِ، كتابٌ مفيدٌ، ومن ذلك أحاديثُ ورجالٌ قد ذكرها في «سننه»، فقوله: وما سكتُّ عليه فهو حَسَنٌ ما سَكَتَ عليه في «سننه» فقط؟ أو مُطلَقاً؟ هذا مما ينبغي التنبيهُ عليه والتيقُّظ له[1]. [١٩]

[شرح١٩] ظاهر مراده في قوله: (ما سكتُّ عنه) أي: في كتابه «السنن» خاصةً، فما ساقه المؤلف ـ رحمه الله ـ وسكت عنه، فهو عنده في حكم الحسن، فيُعتبر ويُحتجُّ به؛ لأنه إن كان فيه وَهْنٌ شديد بيَّنه، فإن سكت عنه؛ فمعناه أنه صالح للاحتجاج والاستشهاد به.

قال الحافظ العراقي ـ رحمه الله ـ في ألفيَّته:

قـــال: ومِـــن مَظِنَّـــةٍ للحَـــسَنِ
جَمْـعُ أبـي داودَ أيْ: في الـسُّنَنِ
فإنَّـــه قـــالَ: ذَكَـــرتُ فيـــهِ
مـــا صَـحَّ أَوْ قـاربَ أوْ يَحكِيـهِ =

---

(١) ص ٣٤-٣٥.

.....

= ومَـا بـِهِ وَهْـنٌ شـديدٌ قُلتُـهُ
وحيـثُ لا فـصالِحٌ خَرَّجتُـهُ

فالمقصود أنه صالح، يعني: يحتج به، فإن سكت عنه، ولم يقل: فيه كذا، أو فيه كذا، فهو عنده صالح للاحتجاج، ولكن ينبغي أن يُعلَم أن هذا لا ينبغي أن يُسلَّم له مطلقاً، فقد يكون صالحاً عنده، ولكن ليس صالحاً عندَ غيره، فينبغي أن يلاحظ هذا، فليس كل ما سكت عنه أبو داود صالحاً بالمطلَق، بل يجب أن يعرض على الميزان، كما في الترمذي والنسائي وابن ماجه والدارمي ومسند أحمد وغيرهم.

فإذا رأينا في كتاب أبي داود أو غيره حديثاً، واحتجنا إلى النظر فيه نظرنا، وعرضناه على القاعدة المعروفة، فإن كان الرواة اتصل بعضهم ببعض، وليس فيه تدليس، ولا انقطاع، ولا شذوذ، ولا علة ـ اعتبرناه على حسب حاله، فقد يكون صحيحاً لسلامة رجاله، وانطباق شروط الصحيح عليه، وقد يكون حسناً فقط، وقد يكون ضعيفاً، فهذه هي القاعدة التي يجب اتباعها*.

* س: هل ما سكت عنه أبو داود صالح للاحتجاج به، أم صالح =

.....

= للاعتبار والاستشهاد؟

ج: الظاهر أنه يصلح للاحتجاج به؛ لأنه قال: صالح، وخرَّجه.

س: ابن حجر يرجِّح أنه صالح للاعتبار.

ج: الظاهر أنه صالح يحتج به؛ لأن أبا داود وضع كتابه للأحكام، لكن مثل ما تقدم، فالصالح يختلف، فقد يكون صالحاً للحجة، وقد يكون غير صالح للحجة، قد يكون ضعيفاً، وقد يكون صالحاً للاستشهاد والاعتبار به فقط، على حسب حال رجاله، مع قطع النظر عن كلام المؤلف أبي داود.

فما سكت عنه يكون على أقسام: قد يكون صحيحاً في نفسه لاشتماله على شروط الصحيح، وقد يكون حسناً لخفة الضبط من جهة رجاله، وقد يكون شاذاً، وقد يكون معلولاً بعلة اطلع عليها الحفاظ في جمع الطرق، وقد يكون ضعيفاً؛ لأن في رواته من هو منكر الحديث، أو من هو متهم بالكذب، إلى غير ذلك.

س: ما معنى قوله: حسن غريب؟

ج: معنى أنه حسن، أي: من جهة إسناده، وغريب أي: لم يأت إلا من طريق واحد، مثل حديث عمر بن الخطاب: «إنما الأعمال بالنيات»[1]، وهو =

(١) البخاري: بدء الوحي (١)، ومسلم: الإمارة (١٩٠٧).

.....

= حديث صحيح عظيم، وهو غريب أيضاً؛ لأنه لم يثبت إلا من طريق يحيى ابن سعيد الأنصاري، عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن عَلقَمَة بن وقاص الليثي، عن عمر بن الخطاب ﷺ، ومثله حديث النهي عن بيع الولاء وعن هبته وهو في «الصحيحين»[1]، ومع ذلك ما ثبت إلا من طريق عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، وما أشبهه كثير، يقول مسلم رحمه الله: روى الزهري تسعين حديثاً، كلها قوية، وكلها من طريق واحدة، فكلها غريبة، لم يروها إلا الزهري.

(١) البخاري: العتق (٢٥٣٥)، ومسلم: العتق (١٥٠٦).

obeikandl.com

كتاب المصابيح للبغوي

۞ قال: وما يذكره البغوي في كتابه «المصابيح»، من أنَّ الصحيحَ ما أخرجاه أو أحدُهما، وأنَّ الحسَنَ ما رواه أبو داودَ والترمذيُّ وأشباهُهما: فهو اصطلاحٌ خاصٌّ، لا يُعرَف إلا لَه، وقد أنكر عليه النوويُّ ذلك، لِما في بعضِها مِن الأحاديثِ المُنكَرة[1]. [٢٠]

[شرح٢٠] لقد أصاب النووي في ذلك، وهذا اصطلاح للبغوي رحمه الله، فجمع الأحاديث في «المصابيح»، وجعل ما في «الصحيحين» من باب الصحيح، وما في السنن من باب الحسن، فهذا اصطلاح له ـ رحمه الله ـ وانتُقِد على ذلك، فالسنن فيها الصحيح وفيها الحسن وفيها الضعيف، ولهذا قال العراقي رحمه الله:

و(البَغَوِيْ) إذْ قسَّمَ المَصابِحَا

إلى الصِّحاحِ والحِسَانِ جانِحَا =

---

(١) ص ٣٥.

.....

= أَنَّ الحِسَانَ مَا رَوَوْهُ فِي السُّنَنْ

رُدَّ عليهِ إِذْ بها غيرُ الحَسَنْ

فالمقصود أن البغوي صاحب «المصابيح» ـ رحمه الله ـ زعم أن ما في «الصحيحين» فقط هو الصحيح، وأن ما في السنن الأربع وأشباهها يسمّى حسناً فقط، فرُدَّ عليه؛ لأنه يوجد فيها غير الحسن، ففيها الصحيح والضعيف، فالواجب عرضها على الميزان، والنظر فيها باعتبار حال الإسناد، من جهة الاتصال، ومن جهة عدم الشذوذ والعلة، ومن جهة عدم وجود ما يمنع من صحته*.

* س: إن نُقل عن راوٍ أنه مدلس، فهل يؤخذ حديثه؟

ج: يؤخذ ما صرح فيه بالسماع، مثل: ابن إسحاق وأشباهه، فإذا صرح بالسماع أُخذ حديثُه، واحتج به على حسب حاله، إذا توفرت فيه الشروط الأخرى، وإذا لم يصرح بالسماع لم يحتج بحديثه؛ لأنه يحتمل أنه رواه عن مجهول أو عن ضعيف، فلهذا لا يحتج بالمدلس إذا عنعن، وذلك بأن يقول: عن فلان، أو: قال فلان، وأما إذا قال: سمعت فلاناً، أو حدثني فلان، أو أخبرني فلان، وهو من الثقات في نفسه، فيعتبر، ويحتج بحديثه؛ =

.....

= لزوال التهمة.

س: إذا صرَّح المدلِّس بالسماع، هل يُعتَبر حديثه منقطعاً؟

ج: لا يعتبر من المنقطع، فإذا ما صرح بالسماع صار متَّصلاً.

س: إذا رُوي عن المدلسين في «الصحيحين» بالعنعنة، فما درجة حديثهم؟

ج: ما في «الصحيحين» صحيح، ولو عنعن المدلس فيها؛ لأن أحاديث المدلسين في «الصحيحين» كالأعمش قد اعتُنِيَ بها ودُرِست وانتُخِب منها ما صح سندُه وسمعه من شيخه، فالذي في «الصحيحين» مما فيه عنعنة مدلس، محمول على السماع؛ لأن صاحب «الصحيح» قد اعتنى به.

س: حديث المعازف في «البخاري»[1] هل هو متصل؟

ج: ظنَّ ابن حزم صاحب «المحلى» أنه منقطع؛ لأن البخاري قال فيه: وقال هشام بن عمار، وردوا عليه بأنه ليس منقطعاً، فهشام من شيوخه، والبخاري ليس بمدلِّس.

س:ما هي درجة حديث «إذا سمعتم الحديث عنِّي تعرفه قلوبكم وتلين له أشعاركم وأبشاركم وترون...»[2]؟ =

(١) برقم (٥٥٩٠).

(٢) أحمد (٣/ ٤٩٧).

.....

= ج: هو حديث ضعيف، ليس بصحيح.

س: هل الأحاديث التي وردت عن الخضر صحيحة؟

ج: لا أعرف إلا ما قَصَّه الله في القرآن، أما غير القرآن فهو من أخبار بني إسرائيل، وهي محل نظر، ففيها الصحيح، وفيها الباطل، والقصة المعروفة في القرآن هي الثابتة.

obeikandl.com